

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

المرتب عليه واما ان يكون بعده فان كان قبله وجب الاتيان كما إذا شك في الركوع وهو قائم أو شك في السجدين أو السجدة الواحدة ولم يدخل في القيام أو التشهد وهكذا لو شك في تكبيرة الاحرام ولم يدخل فيما بعدها أو شك في الحمد ولم يدخل في السجدة ([1668]). 3 - إذا شك في القيام المتمصل بالركوع بعد الوصول إلى حد الركوع أو في القيام بعد الركوع بعد الهوي إلى السجود ولو قبل الدخول فيه فقد عرفت ان القيام المتمصل بالركوع لا دليل على اعتباره عدا دخله في تحقق الركوع وتقومه به من جهة اعتبار الانحناء عن القيام في ماهية الركوع وإلاّ فليس هذا القيام واجباً مستقلاً برأسه وعليه فمرجع الشك المزبور إلى تحقق الركوع وعدمه وان هذه الهيئة الاتصالية الخاصة هل كانت عن قيام كي تتصف بالركوع أو عن جلوس كي لا تتصف به وانه هي على صورته الركوع وشكله ام لا، وحيث ان الشك في المحل وجب الاعتناء به لقاعدة الشك في المحل ([1669]).